تصور مقترح للاستثمار في التعليم المصري علي ضوء بعض التوجهات العالمية المعاصرة

د/ أحمد عبد العظيم أحمد سالم

• **المستخلص**:

أكد علماء المستقبليات أن القرن الحادي والعشرين سيكون العنصر الحاكم والفعّال فيه هو الإنسان المتعلم والقادر على أن يستمر متعلما ، وأن المعرفة قوة ، ومن ثم فإن الأمة القوية هي الأمة العارفة ، أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر خصوصا إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون يومية تقريبا ، وأساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى ، لأنّ فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات بقية القطاعات ، حيث أكدت عشرات الدراسات والبحوث على الوظيفة الاقتصادية للتعليم ودوره في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي ، ولذا فإن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى ، ومن هنا يجب اعتبار الاستثمارات التعليمية استثمارات إنتاجية وليست استهلاكية ، ولعل المزيد من رأس المال الذي يضاف إلى استثمارات التعليم يتيح الفرصة لتقديم مزيدا من الخدمات لعدة سنوات ، ولما كانت الجامعات والمدارس تخدم الطلاب خلال حياتهم ، فإن الإنفاق على المباني و المنشآت يعد استثمارا طويل الأجل ، و يمكن ملاحظة ذلك بتحليل تكاليف وعوائد التعليم ، ولقد توجهت الدول المتقدمة إلى الاستثمار التعليمي كمسار قوي ورئيس لاستثمارات الدول في تحقيق أكبر عائد ربحي في مجال التعليم ، وبالتالي أكبر عائد من التقدم والرفاهية للبلاد لما للتعليم من أهمية وأولوية قصوى في تحرك المجتمعات نحو الرفاهية والتقدم. فما هي هذه التوجهات ؟ وكيف لنا أن نستفيد ـ في مصر ـ من هذه التوجهات الحديثة في مجال الاستثمار التعليمي؟ وكيف نجعل الاستثمار في مجال التعليم عجلة دافعة للاقتصاد المصري دون أعباء جديدة على كاهل هذا الاقتصاد؟

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية ، الاستثمار التعليمي ، التوجهات العالمية المعاصرة تمويل التعليم

Suggested Perception of Investment in the Egyptian Education in Accordance with some Contemporary Global Directions.

Dr. Ahmed Abd Elazim Ahmed Salem

Abstract :

Futurists assured that the ruling and effective element in the 21st century will be the human who is educated (literate) and who is able to continue learning, and that knowledge is power .So a powerful nation is the knowledgeable one. As for the nation that will not invest its human resources , it will be in great danger, especially if we know that technology is changing with great speed nearly daily. The basic reason for investment in education is that this sector is regarded as an intersecting point of other sectors. That is because its effectiveness is going to result in increasing the effectiveness of other sectors. Tens of researches and studies have confirmed the economic function of education and its role in comprehensive development and economic growth. Therefore, the volume of investment in this vital

sector affects -directly and indirectly-the effectiveness of investments in other sectors. Hence, the educational investments should be regarded as productive investments, not consuming ones. More capitals that are added to education investments may give the opportunity for offering more services for several years. And because universities and schools serve students throughout their life, spending money on buildings and foundations is considered as long-dated investment. This can be noticed by analyzing the costs and outputs (yielding) of education. Advanced countries have headed to educational investment as a strong and major path (track) of countries investments to achieve the most fruitful output in the field of education, and thus, the greatest output of progress and welfare for the country as education has the utmost priority and importance in moving societies towards welfare and progress. What are these inclinations? And how can we benefit -in Egypt- from these modern inclinations (conceptions) in the field of educational investment? How can we make this investment in the field of education a motivating wheel for the Egyptian economy without any new burdens on (the shoulder of) this economy?

Key Words: Human development , Educational Investment , contemporary universal inclinations ,Education Financing.

- **مقدمة**:

تتطلب منا الحياة في القرن الحادي و العشرين (عصر التغير السريع والمتلاحق في كافة مناحي الحياة) أن نفهم خصائصه ، وأن نتمكن من أدوات التعامل معه ، إذا أردنا أن نكون من عناصره الفاعلة المؤثرة ، وألا نعيش علي هامشه ، بل وألا نضيع في رحابه فاقدين هويتنا وخصوصيتنا ، و يعد التعليم والاهتمام به السبيل الأنجع إلي تحقيق ذلك .

فالتعليم لصيق الصلة بكل جوانب الحياة ، وتعد الجودة النوعية في التعليم هي مفتاح جودة الحياة المعاصرة ذاتها ، بل إن كفاءة الاستثمار في أي قطاع من قطاعات التنمية تعتمد علي كفاءة الاستثمار في قطاع التعليم ، و تعد المعرفة هي مضمون المؤسسة التعليمية والتي تكتشفها من خلال التعليم والتعلم والبحث ، وتثريها من خلال التدريس ، وتوظفها من خلال التطبيق والاستخدام . ولأننا نعيش اليوم في إطار تحديات ومتغيرات قومية وعالمية مما يتطلب أفرادا قادرين علي عملية التوظيف الأمثل للإمكانات التعليمية في تحقيق أكبر عائد مادي وبشري وتنموي من خلال التعليم ، لذا كانت دراسة التوجهات المعاصرة في مجال الاستثمار التعليمي مهمة في تحقيق هذا الهدف .

وكان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات) ، وكان ينظر إلى (التعليم) على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ، ولكن مع تعمق الاقتصاديين في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ، ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أن الزيادة التي تحصل في

الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي ، ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن هذه العوامل(التعليم) .وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري (الكردي، ٢٠٠٩،ص٥٨).

ولقد أكد علماء المستقبليات أن القرن الحادي والعشرين سيكون العنصر الحاكم والفعّال فيه هو الإنسان المتعلم والقادر على أن يستمر متعلماً ، وأن المعرفة قوة ، ومن ثم فإن الأمة القوية هي الأمة العارفة ، أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر خصوصاً إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون يومية تقريباً ، وأساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى ، لأنّ فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات بقية القطاعات ، حيث أكّدت عشرات الدراسات والبحوث على الوظيفة الاقتصادية للتعليم ودوره في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي ، ولذا فإن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى ، ومن هنا يجب اعتبار الاستثمارات التعليمية استثمارات إنتاجية وليست استهلاكية ولعل المزيد من رأس المال الذي يضاف إلى استثمارات التعليم يتيح الفرصة لتقديم مزيداً من الخدمات لعدة سنوات ، ولما كانت الجامعات والمدارس تخدم الطلاب خلال حياتهم ، فإن الإنفاق على المباني و المنشآت يعد استثماراً طويل الأجل ، و يمكن ملاحظة ذلك بتحليل تكاليف وعوائد التعليم (سانيال ١٩٨٧،ص٩٥).

ويعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم ، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري .وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً ، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. اذ ركزت معظم الدول العربية في خططها التنموية على التعليم والاستثمار فيه خلال العقدين الماضيين ، فزادت أعداد المدارس و مؤسسات التعليم بشكل عام وزاد عدد الملتحقين و الخريجين من جميع مستويات التعليم بشكل ملحوظ (بودية،وزيدان، ٢٠١٣، ص٣) .

وتعد مسألة الاستثمار التعليمي وسبل تمويل التعليم شاغلاً أساسياً لصناع السياسة على المستوى الوطني والمحلي للعديد من البلدان على مستوى العالم

فلكي يضمن صناع السياسة اتساق أهداف السياسة التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة يجب عليهم تحديد التمويل المطلوب والموازنة بينه وبين الموارد المتاحة ، ولذا يلجأ صناع السياسة في هذا الإطار إلى المقارنة الدولية لتقييم حجم الاستثمار المناسب في التعليم ، والتعرف على الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لقطاع التعليم (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ٢٠١٢،ص٩).

ولقد تطور مجال (اقتصاديات التعليم واستثماره)كثيراً وبصورة متسارعة بالنظر للاتجاهات الفكرية المتعددة والمقاربات النظرية المتباينة التي تتناوله ومن أهم المحاور المتناولة في هذا الميدان العلمي : التحليل الاقتصادي للاستثمار التعليمي في رأس المال البشري وتحليل عوائده الاقتصادية علي المستوى الجزئي (الأجور) أو علي المستوي الكلي (النمو الاقتصادي) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والعلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل والإدماج المهني ، والعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية ، والتخطيط التعليمي ، ودراسة تسيير الأنظمة التعليمية ودراسة فعاليتها الداخلية أو الخارجية .. إلخ (الرشدان ٢٠٠٥،ص٣٥).

ومع ذلك فلقد أصبح مفهوم تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها واسعاً ومعقداً نوعًا ما ، على الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تعريفه بصور عديدة وميسرة ، إلا أنه بدأ يتوسع تدريجيًا مع اعتباره لفترة طويلة أن البشر بمثابة موارد وبذلك أصبح جزءا لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية . ذلك لأن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الانساني المادي ، ويتركز الاستثمار الإنساني أساسًا في التعليم والتدريب ، إلا إنه يشمل مناحي أخري كثيرة من مناحي الحياة ، إلا أن (الاستثمار التعليمي) يظل واحدا من أهم مجالات الاستثمار على الإطلاق ، نظرا لما يمكن أن يحققه من معدلات نمو مضطردة وزيادة في إنتاجية عقول فكرية مدربة يمكن أن تتقدم بالبلاد بصورة لايمكن لأي استثمار آخر أن يحققها ، وليبقي بذلك الاستثمار التعليمي مسألة ذات أولوية استراتيجية لكل بلدان العالم ، على اعتبار أن التعليم استثمار في المستقبل الجماعي للمجتمعات ، وكل دول العالم مدعوة للاستثمار في التعليم وبخاصة في عصر مجتمعات المعرفة المتزايد والمؤثر ، ومن هنا تظهر أهمية دراسة التوجهات المعاصرة في هذا المجال في فهم وتطبيق نظريات الاستثمار في التعليم وتعظيم فوائده لتحقيق التنمية والتقدم ، وذلك وصولا لتصور مقترح للاستفادة من هذه التوجهات في تطوير وتحديث مجال الاستثمار في التعليم المصري.

- **مشكلة البحث وتساؤلاته** :

إن أي حديث عن المستقبل لابد وأن يحتل التعليم فيه جزءاً أساسياً. فالتعليم هو وسيلة إعداد البشر وتزويدهم بتلك القدرات والمهارات اللازمة لمواجهة

تحديات المستقبل ، ولتشغيل عجلة حياة المجتمع في بيئة تتسم بالتقدم التقني المتسارع ، من خلال استثمار تلك القدرات اقتصادياً ، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى ان التحدى الأهم فى مجال التعليم ــ خاصة في البلاد العربية ــ يكمن فى مشكلة تردى نوعية التعليم المتاح ، حين يفقد التعليم هدفه التنموى والإنسانى من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة ومن المنطقى أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوى فى تحديد نوعية التعليم ، ومنها ــ على سبيل المثال ــ سياسات التعليم ، ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم ..إلخ (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣،ص٥٢).

وهناك اتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية فى كافة مراحله ومستوياته ، وذلك من خلال استحداث المنظومة التى توفر له ذلك فى جميع مراحله ، ابتداءً من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم الجامعى والعالى . "وتمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على نوعية وكفاءة التعليم بوجه خاص ، الأمر الذى أدى إلى قيام العديد من الدول بتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات فى تمويل التعليم ، والبدء في سلسلة حزم استثمارية متعاقبة تتيح لقطاعات معينة في المجتمع الارتقاء بمستوى التعليم عن طريق الاستثمار فيه والمشاركة في تمويله بصورة أو بأخرى ، مما يتيح لها عائد اقتصادي وبشري مفيد وطويل الأمد (Hebel,2000).

وتعد قضية "الاستثمار التعليمي" قضية بالغة الأهمية في عصرنا الحاضر حيث تمثل رافدا مهما من روافد ازدهار التعليم وسبيلا قويا من سبل تحقيق أهدافه ، وإذا كان الاستثمار في أوضح صوره هو الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحالي والتضحية بالمنافع الحالية في سبيل تكوين طاقات إنتاجية جديدة بشرية أو مادية لتحقيق زيادة الإنتاج في المستقبل ، فإن الاستثمار التعليمي هو استثمار في رأس المال البشري الذي يحقق عائدا مركبا "ماديا وبشريا.

وفي مصر ، يذكر أن الدستور المعمول به حالياً نص في مواد ١٨ و١٩ و٢٠ و٢٣ على زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبحث العلمي والتعليم العالي بإجمالي ١٠٪، حيث نص الدستور في تلك المواد على تخصيص نسبة ٣٪ من الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج القومي الإجمالي، ونسبة ٤٪ للتعليم، ونسبة ٢٪ للتعليم الجامعي، و١٪ للبحث العلمي.

وتشير إحصاءات وزارة المالية المصرية (وزارة المالية، ٢٠١٥/٢٠١٦) إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم تقدر بـ ١١,٤٪ من إجمالي المصروفات العامة للدولة في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ . في حين أن النسبة المخصصة للتعليم من إجمالي الناتج القومي تدور منذ سنوات عديدة حول ٤٪. وكلها تشير إلى تدني نصيب قطاع

التعليم من حصة الناتج القومي نتيجة ظروف اقتصادية صعبة تمر بها البلاد تحتم علينا تغيير نظرة الدولة للانفاق علي التعليم والاستثمار فيه ، وفتح المجال للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال الاستثمار التعليمي ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة التوجهات الحديثة في هذا المجال ؛ حتى يمكن الاستفادة منها في تطوير هيكلة التعليم والإفادة من مخرجاته.

وتتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالاستثمار التعليمي ؟ وما أهم العوامل الدافعة إليه ؟
- ما أهم التوجهات العالمية المعاصرة في مجال الاستثمار التعليمي ؟
- ما عناصر التصور المقترح للاستفادة من التوجهات العالمية للاستثمار التعليمي في التعليم المصري؟

- **أهداف البحث** :

يسعى البحث لتحقيق الأهداف اللآتية:

- تحديد المقصود بالاستثمار التعليمي والتعرف على أهم العوامل الدافعة إليه في مجال التعليم الحديث.
- الوقوف على أهم التوجهات العالمية المعاصرة في مجال الاستثمار التعليمي.
- وضع تصور مقترح لكيفية الاستفادة من التوجهات العالمية في مجال الاستثمار التعليمي في تحسين جودة التعليم المصري.

- **المصطلحات الرئيسة**:

- **الاستثمار التعليمي**:

ويقصد بالاستثمار التعليمي في هذا البحث توجه الدول إلى الاستثمار في مجال التعليم وقطاعاته المختلفة بهدف تطوير الأسس المادية للعملية التعليمية ، وتنمية قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات المتعلمين ؛ بغرض رفع طاقتهم الإنتاجية وبالتالي الارتقاء بالمجتمع ككل ؛ لتحقيق أعلى معدلات ممكنة من التقدم والرفاهية.

- **التوجهات العالمية المعاصرة**:

والمقصود بتلك التوجهات العالمية أنها مسارات العمل الموجودة حالياً في مجال الاستثمار التعليمي في بعض الدول المتقدمة ، والتي اتخذتها منهاجا تسير عليه لرفع مستويات وقدرات أنظمتها التعليمية وتحسين مخرجاتها والوصول بها لأعلى درجات التنافسية العالمية.

- **منهجية البحث** :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يتم من خلاله وصف الظاهرة ـ موضوع الدراسة ـ اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخراج النتائج ذات الدلالة بموضوع الاستثمار التعليمي وأهم التوجهات الحديثة فيه ؛ وذلك بهدف التوصل إلى تصور مقترح للإفادة من هذه التوجهات في تطوير وتحسين التعليم ومخرجاته.

- **المقصود بالاستثمار التعليمي والعوامل الدافعة إليه**:

تتعدد الأهداف المبتغاة من استثمار العنصر البشري إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتتداخل هذه الأهداف بعضها مع البعض الآخر ولا يمكن فصلها عن بعضها ، ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على الإنسان هو إنفاق استثماري بحت من حيث مساعدته على زيادة الإنتاج وتحقيق التوظيف وغير ذلك من أهداف.

ويرتبط مفهوم الاستثمار بمفهوم التنمية الشاملة ، فالتنمية الشاملة عملية ثقافية ، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية ، وذلك من خلال تحسين قدرة الإنسان في التعامل مع العلم والمعرفة وتقنيات العصر ، والتنمية بهذا المفهوم تتوقف على التعليم الجيد للإنسان ، فالتعليم هو المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري ، وهو القاطرة التي تقود الحياة الإنسانية بقوة واقتدار.

والاستثمار عملية إمداد وتزويد مؤسسات التنمية بالعقائد والأفكار والأموال والطاقات والإمكانات اللازمة عند الحاجة ، وحسن إدارة كل هذه الموارد ، من أجل ترقية القدرات البشرية لتحقيق أنسب استغلال للثروات والإمكانات المتاحة والاستثمار في التعليم يختلف عن الاستثمار في رأس المال المادي ، فإذا كان الاستثمار في رأس المال المادي يمكن التنبؤ بالعائد منه وقياسه في زمن محدد فإن الاستثمار في رأس المال البشري لا تتحقق عوائده إلا على المدى البعيد ، ولا يمكن قياس عائده بالمقياس ذاته لرأس المال المادي ، ولا يمكن التحكم فيه بعامل الزمن ، كما لا يمكن التنبؤ بعوائده بدقة ، وذلك لتدخل عوامل كثيرة يصعب ضبطها (حسن، ٢٠١٢،ص٥٩).

والاستثمار بمعناه العام هو شراء عنصر أو أصول معينة بغرض زيادة قيمتها في المستقبل من الناحية الاقتصادية ، أي أنه شراء سلعة معينة لاتستهلك في الوقت الحاضر ولكنها تستخدم في المستقبل لخلق ثروة جديدة (investopedia.com).

كما أن الاستثمار هو إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة أوإحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي ، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة (ar.wikipedia.org) .

ويرتبط مفهوم "الاستثمار التعليمي" بالاستثمار في المجال الاقتصادي ، كما يرتبط بمفهوم الاستثمار في الرأسمال البشري بصورة أكثر التصاقا.

والاستثمار التعليمي بهذه الصورة هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أوالأفراد في تطوير أسس العملية التعليمية المادية وكذلك قدرات ومهارات

ومعلومات وسلوكيات المتعلم بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات إلى تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه (Agabi,2012,p.3).

وعند الحديث عن مفهوم "الاستثمار التعليمي" لابد وأن نذكر أنه كان يعتقد سابقاً أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات) ، ولكي يتمكن المجتمع من زيادة دخله لا بد له أن يوجه جزء من دخله للاستثمار في رأس المال الطبيعي ، وكان يعتقد أيضاً أن زيادة الناتج المحلي(النمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي إضافة إلى الزيادة في عدد العمال الخام ، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ، ولكن مع تعمق الاقتصاديين في موضوع "التعليم" أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين "آدم سميث وريكاردو ومالتوس والفرد مارشال" ، ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أمثال شولتز ودينيسون وغيرهم أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي أو الزيادة في عدد العمال الخام ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثيراً من تلك الزيادة (نظرية الباقي) ومن هذه العوامل (التعليم) وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك ، وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والذي أكد بعض العلماء أنه لا يقل أهميةٍ عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي ، بل أكد البعض على أنه يفوقه خصوصاً مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم له عنصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية.

والاستثمار فى التعليم مكمل للاستثمار فى رأس المال المادى ، والمنافع التى تتحقق منهما تصل الى أقصاها عندما تكون سياسة الاقتصاد الكلى سليمة والاستثمار فى التعليم يحدث عملية تمتد عبر الأجيال تؤدي الى الإقلال من الفقر ، لأن من المرجح أن يقوم الأشخاص الذين تلقوا تعليماً بتوفير التعليم لأبنائهم .وكان الاستثمار الضخم فى التعليم الابتدائى والإعدادى ـ والذى يكمله نمط من النمو يوجه العمالة الى الاستخدامات الإنتاجية ـ أحد العناصر الرئيسية التى حققت "معجزة"التنمية فى شرق آسيا ، وقد أدركت بلدان أخرى هذه الحقيقة مؤخراً وبدأت فى توسيع وإصلاح نظم التعليم الأساسى بها بصورة شاملة (حنفي، ٢٠١٠،ص١٦).

وإذا نظرنا إلى نظام التعليم المصري وجدناه يعتمد اعتماداً كلياً على الإنفاق الحكومي ، وفي نفس الوقت تواجه الدولة المصرية بعض الصعوبات

الاقتصادية ، فنجد تراجعاً في نصيب قطاع التعليم من جملة الإنفاق العام من حوالي (١٧٪) عام ٢٠٠٠م إلى حوالي (١١٪) عام ٢٠١٥م ، كما تراجعت نسبة هذا الإنفاق علي التعليم من نسبة الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (٥,٣٪) عام ٢٠٠٠م إلى حوالى (٤٪) عام ٢٠١٥م (وزارة المالية،٢٠١٥/٢٠١٦) ، هذا بالإضافة إلى وجود عجز في الموازنة العامة للدولة يزيد عن (٣١١) مليار جنيه أي نحو (١١,٢٪) من الناتج المحلي ، ومن ثم ، فإنه أصبح حتمياً على الدولة (في ظل هذه الأوضاع وغيرها) أن تبحث عن بدائل أخرى لمسألة تمويل التعليم ، وهذا يدفعها للبحث عن صيغ جديدة للاستثمار في مجال التعليم لتحسين جودته وحل مشكلاته.

ولعل من الدوافع المهمة لضرورة اتجاه الدولة للاستثمار في مجال التعليم هو ما أفرزته التحولات العالمية المعاصرة من (تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية) بما يتمثل في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية ؛ بهدف تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها بما تتضمنه من إنسانية وثقافية واجتماعية ، وإثارة للجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كواطنين من ناحية ، وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من ناحية أخرى ، وهو مايعني أن التعليم أصبح سلعة توظيف لإنتاج سلعة أخرى ، ويطلق على هذه الظاهرة "تسليع التعليم" (السيد،٢٠٠٢،ص٩٠).

وقد أثرت هذه المعايير أيضاً على النسب المخصصة لميزانيات التعليم كنتيجة لتفعيل دراسات الجدوى الاجتماعية ، واستجابات الحكومات للضغوط الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي حين قامت بخفض الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية (السيد،٢٠٠٢،ص٩١).

وبالنظر لأهم دوافع الاستثمار في التعليم المصري والتي تساعد على انتشاره وتعظيم عوائده فنجد منها:

ارتفاع درجة الوعي الاستثماري ، وتوفير مناخ قانوني واجتماعي وسياسي مناسب للاستثمار في مجال التعليم ، ووجود سوق مالي مستقر دافع للاستثمار والحفاظ علي حقوق المستثمرين ، مع توفر المعرفة والثقة في الاقتصاد العام الداعم لقطاع التعليم ، علاوة على تعاون العاملين في مجال التعليم بالدولة من أول الوزارة حتى المدارس الصغيرة.

ومن هنا يمكننا تحديد أهم العوامل التي تدفع الأفراد والشركات والقطاعات إلى الاستثمار في المجال التعليمي، وهذه الدوافع هي (عبدالرحمن،وعريقات،٢٠٠٤،ص١٢٦) (مطر،٢٠٠٤،ص٢٠) :

- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والقطاعات.

- توفر مناخ قانوني واجتماعي وسياسي مناسب للاستثمار في التعليم.
- وجود سوق محلى فعال لتسويق الموارد البشرية الناتجة من الاستثمار التعليمي.
- المعرفة الفنية والتقنية لدي المستثمرين.
- الثقة وتوقعات المستثمرين في النظام التعليمي السائد.
- الطلب الكلي على الخدمات التعليمية الاستثمارية.
- السياسة المالية المتبعة وأدواتها.

ومما سبق يتضح أن التعليم استثمار ذو عوائد ومكاسب مستقبلية ، وعليه فإنه من الخطأ الجسيم أن نعتبر نفقات التعليم استهلاكا فوريًا ، فالتعليم ليس كالطعام والشراب ، كما أن التعليم ليس نفقات للرفاهية ، وليس عبئا على الدولة واستخداما لمواردها أو استنزافا لمدخرات كان من الممكن استخدامها في أغراض استثمارية أخرى ، إن نفقات التعليم جزء أولي وأصيل من الدخل الوطني في كل دول العالم في عصرنا الحديث ، والاستثمار في قطاع التعليم واجب قومي على الحكومات والقطاعات الأخرى بالدولة على حد سواء.

ولذا كان من المهم الاطلاع على أهم التوجهات الحديثة في مجال الاستثمار التعليمي ؛ حتى يمكن الاستفادة منها في تحسين وتطوير أنظمة الاستثمار في هذا القطاع المهم من قطاعات التنمية في كل دول العالم في كل العصور.

- **أهم التوجهات الحديثة في مجال الاستثمار التعليمي**:

بدأ العالم منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي اهتمامًا متزايدًا بالتعليم وقضايا اقتصادياته كعامل فعّال وحاسم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام نزوع علماء الاقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياسًا كميًا بعد أن تناوله هؤلاء في أزمنة سابقة في كتاباتهم تناولاً أكاديميًا بحتًا ولعل الدول العربية أحوج ما تكون اليوم إلى مراجعة سياسات التعليم بها وهي تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ، كما أنها في حاجة إلي أن يكون التعليم فيها إعدادًا للحياة في القرن الحالي ، فعليها ألا تقدم لأبنائها الذين سيعيشون في هذا القرن تعليمًا على نمط التعليم السائد الآن ، أو الذي كان موجودًا في الماضي القريب ، ولعل قضية الاستثمار التعليمي من أهم القضايا التي يجب أن توليها حكومات هذه الدول الاهتمام اللائق بها حيث تمثل حجر الزاوية في نجاح التعليم في تحقيق أهدافه المرجوة في عالم اليوم.

واتساقًا مع أهداف البحث الحالي في تقديم تصور مقترح للاستثمار في مجال التعليم في مصر من خلال التعرف على أهم التوجهات الحديثة في الاستثمار التعليمي عمد الباحث إلى استقراء التوجهات العالمية الحديثة في الدول المتقدمة خاصة في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠١١/٢٠١٥) وحدد منها (٦)

اتجاهات بدأت في الانتشار بصورة كبيرة في مجال الخدمات التعليمية في العالم ، وفي إطار الاستثمار التعليمي الذي يهدف في المقام الأول إلى جعل التعليم قضية ذات عائد اقتصادي مفيد علاوة على العوائد الأخرى الاجتماعية والسياسية والتربوية ..إلخ.

وتتحدد التوجهات الحديثة في الاستثمار التعليمي فيما يلي:

- زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم.
- التعليم عابر الحدود الوطنية.
- التعليم مسئولية القطاع الخاص.
- التحالفات الاستراتيجية والشراكات والشبكات.
- العلامات التجارية وتحديث تنافسية السوق التعليمية.
- الأنشطة البحثية التجارية.

وتماشياً مع الهدف الرئيس من هذا البحث وهو كيفية الاستفادة من هذه التوجهات ، فسيذكر الباحث توضيحاً مبسطاً لكل توجه ؛ ليخرج في النهاية بتصور مقترح يفيد في تعظيم دور الاستثمار في التعليم المصري ، وتعظيم فوائده والتي تعود على قطاع التعليم بالنفع والتطوير ومواكبة النظم التعليمية العالمية ، مما يؤدي بدوره إلى التقدم في كافة قطاعات الدولة الأخرى ، وهذه التوجهات هي:

- **زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم**:

تتوجه معظم اقتصاديات العالم في العصر الحديث إلى نظام الخصخصة أوالتحول إلى إدارة القطاع الخاص لمعظم روافد الدولة الاقتصادية ، ومن الطبيعي أن ينال قطاع التعليم ماينال القطاعات الأخرى في الدولة ؛ فيتجه التعليم إلى (الخصخصة).

والخصخصة ببساطة هي حالة انتقال من العام إلى الخاص وأبسط طريقة لذلك هي بيع كامل موجودات الدولة إلى المالكين الجدد الذين لهم القدرة على دفع أعلي الأسعار ضمن عمليات تنافسية بطريقة المزايدة (Chowdry &Sibieta,2011,p.19).

ويقوم الاقتصاد العالمي الحديث على مشاركة القطاع الخاص في كل مجالات التنمية في الدول حالياً ، وتقوم الخصخصة بعملية نزع ملكية الدولة لهيئات ومرافق ومؤسسات وخلافه ونقل تبعيتها إلى القطاع الخاص سواءً في الداخل أو الخارج ، وبذلك تتحول الدولة إلى مراقب فقط يشترك في رأس المال بنسب معينة وتعود الفائدة الأكبر على رؤوس الأموال الخاصة ، لكن بالمقابل تدفع عجلة التنمية بصورة عامة لصالح الإطار المؤسسي للدولة وليس رأس المال المحدد لها.

وتتجه معظم دول العالم في الوقت الراهن لزيادة مشاركة القطاع الخاص في معظم قطاعات الإنتاج في الدولة ، وتعد مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي علامة مميزة للخدمات التعليمية في عصرنا الحاضر ، حيث يشارك القطاع الخاص برؤوس أموال ضخمة في مجال الخدمات التعليمية بعكس ما كان سائداً في الماضي الذي كان التعليم فيه من وجهة نظر البعض مجرد قطاع استهلاكي فقط يعزف عنه القطاع الخاص .(Stochely,2011,www. emeuropeasia.org)

- **التعليم عابر الحدود الوطنية**:

تدويل التعليم والبحث العلمي هي أهداف حاسمة بالنسبة لمعظم مؤسسات التعليم في العصر الحديث لأسباب كثيرة ؛ أهمها رفع معايير الجودة ومقوماتها العالمية التي يجب أن تشترك فيها معظم الدول المهتمة بالتعليم على وجه خاص ، وجذب أفضل الطلاب والموظفين وتبادلهم خارج نطاق المحلية ، وتوليد الإيرادات ، ودفع حدود المعرفة من خلال البحوث وتعزيز التنوع الداخلي والخارجي بالتبادل بين المؤسسات الحاكمة في هذه البلدان سواءً حكومات أو هيئات أوقطاعات خاصة مدربة.

وبذا أصبحت قضية التعليم قضية دولية وليست وطنية فقط ، وأصبح الاتجاه السائد الآن في النظرة للتعليم على أنه تعليم عالمي عابر للحدود ، وقد ترتب على ذلك نمو متسارع فى مستوياتٍ الملتحقين بالتعليم الذي ينحى هذا النحو وتسارعت خطى التجارة العالمية تبعاً لذلك ، وكان من أهم نتائجه زيادة الناتج المحلى والعالمي الإجمالي في سنوات قليلة ، وينظر إلى هذا التوجه كوسيلة مهمة من وسائل المساهمة في النمو الاقتصادي للدول (Beall,2012, www.britishcouncil.org).

- **التعليم مسئولية القطاع الخاص**:

بدأ هذا الاتجاه في المملكة المتحدة UK ويهدف إلى التوصل تدريجياً إلى نظام لإدارة المدارس لدى مؤسسات القطاع الخاصٍ ، حتى يكون التعليم أحد مسؤوليات القطاع الخاص بالدرجة الأولى بدلاً من أن يكون مسؤوليات الدولة وقد أخذت التجربة البريطانية في استثمار القطاع الخاص لأسلوبين كما يلي:

- الأسلوب الأول: تحمل القطاع الخاص لنفقات النشاطات التعليمية ، وذلك بإلزام أولياء الأمور وشركات القطاع الخاص التعليمية بدفع رسوم للقطاع العام (الحكومي) نظير الاستفادة من المباني والتجهيزات والكتب والأنشطة اللاصفية وكذلك مرتبات المعلمين.
- أما الأسلوب الثاني: فيتحمل القطاع العام (الدولة) نفقات الأنشطة التعليمية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص ، وذلكٍ بتقديمٍ دعم مالي من دافعي الضرائب أو تقديم السلطات المحلية دعماً مالياً وتشجيعاً

للمدارس الخاصة الموجودة في نطاق سلطاتها أو استخدام نظام السندات التعليمية (Chowdry &Sibieta,2011,p.12).

ولعل الحديث عن تطبيق مثل هذا التوجه في التعليم المصري من الصعوبة بمكان في ظل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحاكم ، وسيظهر تفسير ذلك في بنود التصور المقترح للبحث الحالي.

- **التحالفات الاستراتيجية والشراكات والشبكات**:

التحالفات الاستراتيجية عبارة عن اتفاقات بين شركات معينة يتم بموجبها دمج الموارد لممارسة نشاط جديد ، ولذا فهي عبارة عن ارتباطات محددة وواضحة طويلة الأجل تتضمن تبادل أو دمج بعض موارد الشركات مع منافسيها للحصول على المزايا التنافسية وبالتالي فهي سبب مهم لنجاح الشركات في المدى الطويل (Winthrop & Others,2013,p.27).

إن مفهوم التحالفات الاستراتيجية والشراكات ينطوي على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين شركات متنافسة في أقطار مختلفة لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف من بينها دخول أسواق جديدة والحصول على انتشار أكبر ، ولعل مجال "الاستثمار التعليمي" مجال خصب لوجود مثل هذه الشراكات وعقد هذه التحالفات بسبب وجود مظاهر كونية حالية تدفع المستثمرين دفعاً للدخول في هذا المجال مثل العولمة والانفجار المعرفي وتلاقح الثقافات.

إن التحالفات بين الشركات الكبيرة والصغيرة والتحالفات بين الحكومات أوالحكومة والشركات أصبحت ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات لمواجهة التحديات التكنولوجية والبيئية والمالية وبالتحديد أصبحت التحالفات مهمة لاعتبارات كثيرة من أهمها وأولها النمو الاقتصادي الناتج عنها ورفع مستويات المعيشة للبلدان المشاركة فيها ، علاوة على أن هذه التحالفات المحلية والعالمية في مجال الاستثمار التعليمي تمثل نقلة في نوعية التعليم الذي يهتم بالناشئة منذ السنين الأولى في حياتهم وحتى تنمية مهاراتهم وسلوكياتهم وهم في مرحلة الشباب (Center for Universal Education at Brookings and the UNESCO Institute of Statistics,2013, www.brookings.edu)

ولعل هذا التوجه جدير بالدراسة خاصة بين الأنظمة العربية والقومية والإسلامية التي تتشابه أهدافها ومناهجها وأنشطتها ووسائلها التعليمية وتختلف أنظمتها الاقتصادية صعودا وهبوطا على سلم مستويات الدخل القومي لكل منها.

- **العلامات التجارية وتحديث تنافسية السوق التعليمية**:

العلامة التجارية هي الاسم أو المصطلح أو الإشارة أو الرمز أو التصميم أومزيج من بعض أو كل ما سبق ؛ يَسِمُ المنتج أو المنتجات الخاصة بجهة أوشركة أو هيئة معينة ؛ ويميزه عن غيرها من الشركات أو الهيئات.

وتتحدد الاستراتيجية التي تبنى عليها العلامة التجارية على عملية فهم لسلوك الأعمال التجارية وتحسين هذه الأعمال على أساس هذا المفهوم ، حيث إن استراتيجية العلامة التجارية لا تعني فقط مفهوم العلامة التجارية أو التسويق والتنمية الاستراتيجية وإنما تعني أيضا تطوير مجموعة واضحة من الخطط والإجراءات يحكمها اتجاه واحد ، حيث إن هذه الخطط والإجراءات تسمح لرجال الأعمال من تحسين القدرة التنافسية للعلامة التجارية ، وتعزيز مكانتها وسمعتها في السوق.

وتقوم استراتيجية العلامة التجارية على أساس مجموعة من المبادئ من أهمها لماذا وكيف تسير الشركة في مجال الأعمال التجارية ، ومن أجل أن تكون الأعمال ناجحة باستمرار ، يجب أن يكون تصرف هذه الاستراتيجية على أساس مجموعة من المبادئ المدروسة (ar.wikipedia.org).

ونجد أن نظام العلامة أو العلامات التجارية انتشر بصورة غير مسبوقة في كل قطاعات الصناعة والتجارة وكل مجالات الاستثمار فيهما ، وبالطبع في مجال الاستثمار التعليمي ؛ حيث أصبح للشركات علامات تجارية تنافسية تميزها عن غيرها خاصة تلك التي تستثمر أصولها في مجال محدد كالتعليم مثلاً ، وتتنافس العلامات التجارية في مجال التعليم بصورة ملحوظة في الاستثمارات الكبرى بين الدول المتقدمة ، ومن هذا الاتجاه نشأت أنظمة قياس التنافسية التعليمية في مجال الاستثمار التعليمي أو مايسمى بـ "التعليم المرتكز على السوق" ومفاده أن التنافس بين العلامات التجارية في مجال التعليم تقاس من خلال أداء العلامة (أو المؤسسة التي تمثلها) مقارنة بالعلامات الأخرى المنافسة لها ، وذلك بالاستناد على حصة السوق النسبية (Winthrop & Others,2013,pp.18-20)، ويظهر ذلك الاتجاه كيف أصبح الاستثمار في مجال التعليم لصيق الصلة بمجالات الصناعة والتجارة ورافد مهم من روافد عملهما في العصر الحديث.

- **الأنشطة البحثية التجارية**:

تعتبر الولايات المتحدة ، الصين ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، كندا إيطاليا ، أستراليا ، إسبانيا ، هولندا ، اليابان وسويسرا على الترتيب هي أكبر دول في العالم تقوم بنشر أبحاث تعاونية تجارية تفيد في القطاع الاقتصادي العالمي ، كما أنها تسهم بشكل كبير في إنتاجية الأبحاث التي تتخذ من قضايا القطاع التعليمي أساسا لها ، وينتظر أن تحتل الأنشطة البحثية المشتركة بين الباحثين في الدول السابقة صدارة الأبحاث التجارية العالمية حتى عام ٢٠٢٠ (Beall,2012, www.britishcouncil.org).

وتتجه الأبحاث التجارية في الفترة الأخيرة إلى مجال "الاستثمار التعليمي" كواحد من أهم الأنشطة التي تحقق عوائد اقتصادية ربحية في البشر

والأموال(EUA,s Public Funding observatory, June 2012) ، وتقوم الأنشطة البحثية التجارية على التعاون بين الباحثين في مجالات مختلفة في دولة واحدة أو عدة دول ؛ لدراسة الواقع الاقتصادي والاستفادة من نتائج تلك الأبحاث في تحقيق أكبرٍ عائد اقتصادي ممكن ، ولعل مجال التعليم من المجالات التي حظيت مؤخراً بالعديد من الأنشطة البحثية العالمية ومنها مايسمى بـ (أبحاث السوق) والتي تعتمد على دراسة السوق التعليمية من خلال دراسة مدخلات ومخرجات الأنظمة التعليمية المختلفة وكيفية الاستفادة التبادلية بين الدول المشاركة لتحقيق أكبر عائد اقتصادي ربحي (Beall,2012, www.britishcouncil.org).

وتعتمد الأنشطة البحثية في قطاع التعليم على اتفاقات محددة بين وزارات التعليم والبحث العلمي في دول معينة للقيام بنشاطات بحثية في موضوعات أواتجاهات تحددها هذه الدول لتسهم نتائج هذه الأبحاث في تطوير بنية النظام التعليمي وتحسين مخرجاته.

وبعد استعراض أهم التوجهات العالمية الحديثة في مجال الاستثمار التعليمي فهل يمكننا الاستفادة من هذه التوجهات في تطوير وتحسين التعليم المصري؟ وكيف يتسنى لنا تطبيق مثل هذه التوجهات في قضية الاستثمار التعليمي بنظام التعليم في مصر ..؟؟

- **التصور المقترح للاستفادة من التوجهات العالمية في الاستثمار التعليمي وإمكانية تطبيقها في التعليم المصري** :

يواجَه التعليم في مصر بصورة عامة بالكثير من القيود التي تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطويره ، ولعل في مقدمة تلك القيود وأشدها تأثيراً على مسيرة التعليم هي محدودية سبل الاستثمار ومصادر التمويل وانخفاض كفاءة عوائدها على مكونات العملية التعليمية ككل الأمر الذي يعوق إمكانية تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته. ولذا فإن قضية الاستثمار التعليمي ـ وطرق تمويل التعليم من خلاله ـ تعد قضية مهمة من قضايا التنمية في مصر ، والتي من أولى روافدها تعليم جيد لكافة طوائف الشعب ، مع عدم تحمل الدولة للعبء الأكبر من الإنفاق عليه.

ومما لا شك فيه أن التعليم يحتاج الي استثمار وتمويل جيد ؛ إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في الإدارة والمنهج وأعضاء هيئة التدريس والمباني والتجهيزات التعليمية المختلفة ، وأن هذه الجودة العالية في مدخلات العدالة التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مادامت فرص الاستثمار والتمويل قاصرة أو قليلة ؛ ولذلك ارتبط التعليم الجيد في مجتمعات العالم كافة بقدرتها علي الاستثمار الجيد أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية ، وأن التعليم مسئولية

مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالاستثمار بين الدولة والقطاع الأهلي وغيرهما ، أي لا تكون فكرة مجانية التعليم مطلقة (الماجدي،٢٠٠١،ص٦٧).

لذا فمن الضروري الاستفادة من توجهات بعض الدول المتقدمة في مجال الاستثمار التعليمي ، وهذا مايقدمه البحث في عناصر التصور المقترح الآتي:

- **فلسفة التصور المقترح**:

توافر لدى الاقتصاديين العالميين في السنوات الأخيرة قناعة كبيرة مؤداها أن الاستثمار في رأس المال البشرى أصبح ضرورة اقتصادية مهمة ذات عائد استثماري مربح للغاية ، حيث أصبح جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذل لزيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستديم ، فسرعة التغير التكنولوجى والإصلاحات الاقتصادية ، والزيادة السريعة في المعرفة ، كل ذلك جعل التغييرات التي تطرأ على العمل فى حياة الفرد أكثر تواترا وسرعة.

والاستثمار فى التعليم مكمل للاستثمار فى رأس المال المادى ، والمنافع التى تتحقق منهما تصل الى أقصاها عندما تكون سياسة الاقتصاد الكلى سليمة ، والاستثمار فى التعليم يحدث عملية تمتد عبر الأجيال تؤدى الى الإقلال من الفقر والتدهور الاقتصادي ، ذلك لأن العائد من وراء هذا الاستثمار ذا فائدة اقتصادية ومجتمعية كون هؤلاء المتعلمين أكثر حرصاً من غيرهم على تعليم أبنائهم في المستقبل.

- **المنطلقات الفكرية للتصور المقترح**:

ينطلق التصور المقترح للاستفادة من توجهات العالم الحديثة في مجال الاسثمار التعليمي وإمكانية تطبيقها في مصر من أسس فكرية عامة مؤداها أنه:

- التعليم قضية أمن قومي ورافد رئيس من روافد التنمية.
- التعليم مسئولية اجتماعية لا يجب أن تكون مسئولية الحكومة وحدها.
- أصبح الاستثمار في رأس المال البشرى ضرورة اقتصادية ملحة ذات عائد استثماري مربح.
- قضية الاستثمار التعليمي من أهم قضايا اقتصاديات التعليم في وقتنا الراهن.
- تتطلع مصر لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم.
- تعاني مصر من أوضاع اقتصادية صعبة تحتم عليها الاهتمام بقضية الاستثمار في التعليم.
- نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالدخل القومي قليلة جداً إذا ماقورنت بمثيلاتها في دول العالم.
- نجحت الكثير من دول العالم في إيجاد منافذ استثمارية كثيرة للإنفاق على التعليم بعيداً عن موارد الدولة.

- **أهداف التصور التصور المقترح**:

وبناءً على المنطلقات الفكرية السابقة تتحدد أهداف التصور المقترح فيما يلي:

- إيجاد فرص استثمارية جديدة في قطاع التعليم.
- اشتراك الأفراد والهيئات مع الحكومة في تمويل النظام التعليمي.
- الحفاظ على القضايا الاجتماعية الراسخة المرتبطة بقطاع التعليم وأهمها مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وقضية الإتاحة للجميع.
- التوسع في زيادة الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم مع تنظيم إدارتها وترشيد استخدامها.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعليم وتمويله.
- الاستفادة من توجهات الدول المتقدمة في مجال الاستثمار التعليمي.
- وضع مصر في مصاف الدول المتقدمة في التعليم.

- **عناصر التصور المقترح للاستثمار في التعليم المصري على ضوء التوجهات العالمية المعاصرة**:

ولتحقيق أهداف التصور المقترح لابد من تحديد عناصر ملحة للتطبيق وهي:

- ضرورة اعتبار التعليم أولوية سياسية ملحة في الخطط الاستراتيجية لأية حكومة ، وتحويله من مجرد خدمة عامة إلى أداة للاستثمار المجتمعي ووسيلة لدفع الاقتصاد وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.
- تطويع التعليم لاستراتيجية الدولة الاقتصادية ، والاستفادة من البرامج الاقتصادية المختلفة في تطوير بنية النظام التعليمي وتحسين مخرجاته.
- سن تشريعات جديدة ميسرة للاستثمار في مجال التعليم وجذب رجال الاقتصاد إلى العمل في مجال التعليم وتطويره.
- تطبيق مبدأ اللامركزية في الإدارة التعليمية مما يعطي فرص الاستثمار مرونة التعامل مع الجهات التعليمية في مختلف المناطق في أرجاء الدولة كلٌ فيما يناسب حاجاته ومتطلباته.
- العمل بسياسة الطلب و ليس سياسة العرض وذلك بتنفيذ خطة قومية للتعليم التعاوني الذي يتم بالتنسيق بين المصانع و الشركات ووزارة التعليم لتحديث المناهج و تطوير المدارس وفقا لمتطلبات السوق.
- ضرورة مطالبة الحكومة بالإفصاح عن الطاقة المتاحة لتشغيل المصانع والشركات والجهات الحكومية وغير الحكومية خلال الخمس سنوات المقبلة بالإضافة إلى مطالبتها بشكل سريع للإعلان عن سياستها بشأن المشروعات التعليمية التي تناسب تلك الطاقة المتاحة وطرق التسويق والتمويل والتدريب ؛ مما يضع صورة واضحة المعالم لتشجيع الاستثمار في المجال التعليمي.
- إعادة تخصيص الإنفاق العام على التعليم من خلال الأنشطة الأخرى ذات التمويل المشترك ، مثل المشروعات العامة والتى يمكن أن يديرها القطاع

الخاص بصورة أفضل ، والعمل على تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في مجال التعليم من خلال تسهيل بعض العقود واللوائح التنظيمية وخلق روح المنافسة بين القطاعات المختلفة.

- تحقيق العدالة في التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ووضوح الرؤية والسياسات العامة يشجع الاستثمار في مجال التعليم على أساس الشفافية والمصداقية ، وكذلك ضرورة إدخال الإصلاحات المالية والإدارية بالتوازى مع التوسع فى الفرص التعليمية.
- تشجيع الشراكات والتحالفات الاقتصادية المستثمِرة في قطاع التعليم وتذليل العقبات التي تحد من فرص نجاحها.
- التوسع في استقلالية المدارس والجامعات باستخدام المدخلات التعليمية المتاحة لكل مدرسة أو جامعة ، وإعطائها بعض الاستقلالية المالية بعيداً عن موارد الحكومة مما يعطيها فرصة خلق بيئة تعليمية جديدة تساعد على فرص الاستثمار وتيسر سبل نجاحه.
- الاستفادة من الاستراتيجيات المتاحة للعلامات التجارية التي يمكنها الاستثمار في المجال التعليمي ، وتشجيع التنسيق معها ، وعقد شراكات اقتصادية استثمارية تفيد في تطوير العمليات والمخرجات التعليمية على وجه الخصوص.
- إعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد ، كما يؤدي إلى ترشيد النفقات في كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة ومن ثم برمجة القبول وفق الحاجة لكل تخصص.
- يمكن إنشاء صندوق للاستثمار في التعليم يسهم فيه أصحاب الأعمال بنسب تتناسب وحجم موضوع الاستثمار المقترح ، ويكون للدولة جزء فيه بما يلائم حسن سير العمل ونجاحه.
- توجيه البحث العلمي نحو ما يؤكد الحاجات الوطنية في التنمية وتسويق ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة ، وزيادة التعاون بين الدول من خلال الجامعات المختلفة في مجالات البحث العلمي.
- ضرورة الاستثمار الحقيقي في البشر من خلال تشجيع المبدعين وتوثيق الإبداعات البحثية وتحسين الأحوال المعيشية ووضع الحوافز المناسبة للباحثين ، للحد من هجرتهم نحو البلدان المتقدمة.
- تحديث تنافسية السوق التعليمية والتعامل مع المجال التعليمي كمجال استثماري وخلق فرص استثمارية متجددة يدفع بعجلة التنمية ويسارع بتحقيق الرفاهية لكافة أطياف الشعب.
- التخطيط الجيد للاستثمار البشري في مجال التعليم بما يضمن حسن اختيار العنصر البشري والارتقاء بمستوى كفاءته وتطويره مما يترتب عليه

رفع كفاءة وفعالية العملية التعليمية وتحصيل العائد الأكبر بشرياً واقتصادياً.

- **التخطيط لتنفيذ التصور المقترح**:

يتطلب تنفيذ عناصر التصور المقترح عملية تخطيط دقيقة لوضع نموذج أومخطط هيكلي للصورة التي يجب أن تكون عليها عملية الاستثمار في التعليم المصري وكيفية الاستفادة من التوجهات العالمية في هذا المجال ، ووضع آليات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لبرامج التنفيذ ، وهذا يمكن تنفيذه عبر مايلي:

- المسح الشامل للموارد الحقيقية والاعتمادات المالية على مستوى الدولة وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات خلال فترة زمنية معينة ، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق الإنفاق والمراقبة.
- تحديد النفقات المباشرة ، وغير المباشرة من عمليات الاستثمار في قطاع التعليم ، وتوجيه وضبط الميزانية ، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في التنفيذ.
- تحديد الأولويات فى عمليات الإنفاق والترشيد ، ويستلزم تنفيذ أى مقترحات فى إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على فعالية هذا الاستثمار والعائد منه وكذلك إمكانية تطبيق وسائل هذا الاستثمار بصورة واقعية على الأرض.
- تحديد إيجابيات وسلبيات كل عملية استثمارية في قطاع التعليم ، واتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل عملية.
- تحديد المصادر الممولة لكل عملية استثمارية ، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات في جميع مراحل التنفيذ ، مع وضع خطط بديلة تحسباً للمخاطر غير المتوقعة.

- **متطلبات تنفيذ التصور المقترح**:

ولتنفيذ عناصر التصور المقترح هناك متطلبات ضرورية للتنفيذ منها مايلي:

- اتباع سياسات جدية ومرنة لزيادة الموارد المالية الحكومية وتحسين كفاءتها وبالتالي زيادة حصة قطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي ، وإنفاقها تبعاً للأولويات واستخدامها بكفاءة وفاعلية بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية . وهناك العديد من أساليب ضمان حسن توزيع الموارد مثل أسلوب تحليل التكلفة والعائد بحيث يتم الربط بين النفقات والأهداف المطلوبة بالإضافة إلى أسلوب المواءمة بين سياسات القبول وسوق العمل.
- اعتماد صيغ جديدة للنظام التعليمي المصري كالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد والمناهج الالكترونية والتفاعلية ، مع وضع قوانين تطبيقية ملزمة تهدف لتحقيق أهداف بعينها وتطبيق مبادئ الحوكمة والمساءلة لضمان نجاح هذه الصيغ في تحقيق ماوضعت من أجله ، وبعدها عن مجرد موارد مادية دون النظر للعائد البشري.

- تسويق خدمات التعليم على أعلى مستويات في الدولة ، والإعلان عنها عبر وسائل إعلامية متعددة لاجتذاب الطلاب الوافدين وتسهيل إلتحاقهم بالجامعات المصرية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعليم ، على أن يخضع لمعايير محددة ومعروفة سلفاً ، وتكون الدولة مشتركة في الإدارة بنسب معينة كما أنه من الضروري ربط البرامج التعليمية المختلفة باحتياجات القطاع الخاص تشجيعاً له في المشاركة.
- تطوير التشريعات الحكومية بما يتناسب مع زيادة مشاركة القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية في الاستثمار في مجال التعليم.
- ترشيد مبدأ مجانية التعليم ؛ بحيث لا تتساوى الرسوم التعليمية المقررة في كافة مراحل التعليم بين كل طبقات المجتمع ، وفرض رسوم أعلى على الطبقات الغنية ، وهذا لن يتأتى إلا بتطبيق مبدأ الشفافية في تقديم مصادر الدخول المادية للأفراد ، ومتابعة ذلك من قبل الدولة.
- العمل على نقل الجامعات المصرية إلى نماذج الجامعات المنتجة من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات المختلفة ، وتقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية إلى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر لها موارد إضافية. وهنا تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع ، وهذا يحقق توجه الأنشطة البحثية التجارية.
- تسهيل عقود التحالفات العلمية والتعليمية بين النظام التعليمي المصري والنظم التعليمية بالبلدان المتقدمة من خلال الملحقيات الثقافية في هذه البلدان ، وتسويق البرامج التعليمية في التعليم المصري في هذه الدول.
- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية كما يجب على الدولة تقديم أولويات ضرورية للإنفاق من هذه المنح وتوضيح متطلبات الدولة وحالتها الاقتصادية للدول المانحة ، حتى يتسنى لها نظام عادل لتسديد هذه القروض والاستفادة القصوى من هذه المنح.
- تشجيع مشاركة هيئات المجتمع المدني والأهلي ، ومساهمة رجال الصناعة والأعمال في الاستثمار في التعليم ، وتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم من خلال المبادرات الشعبية للمشاركة.
- مشاركة الدولة مع الهيئات غير الحكومية في تمويل التعليم الفني ، وربط برامجه بمتطلبات هذه الهيئات ليكون حافزاً لها على المشاركة في التمويل.
- إقامة مدارس وأفرع لبعض الجامعات في التمركزات الصناعية الكبرى في البلاد ، وتطوير بعضاً من مناهجها لملاءمة البيئة المحيطة ، مع رقابة (مرنة) من الدولة لحسن سير العمل.

- التعاون بين الوزارات المختلفة في خلق إطار عام يتوجه نحو مجتمع متعلم وعدم اقتصار الجهود في وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في الاطلاع بتنمية هذا المجتمع ، وتقديم بقية الوزارات كافة الإمكانات المتاحة لها لخلق هذا الإطار ، مثل وزارات الاستثمار والأوقاف والصناعة والبحث العلمي والتعاون الدولي.

- **معوقات تنفيذ التصور المقترح**:

قد يواجه تنفيذ التصور المقترح ببعض المعوقات التي تحد من فاعليته وتحقيق الأهداف المرجوة منه ، وأهم هذه المعوقات:

- التشريعات والقوانين الاستثمارية الحاكمة لمجال الاستثمار في البلاد.
- غياب المصداقية والشفافية في التعامل مع المستثمرين.
- قلة الدراسات العلمية الموضحة للخريطة الاستثمارية الخاصة بالتعليم في البلاد.
- تعنت بعض المسئولين الحكوميين في التعاون مع المستثمرين.
- ضعف التعاون بين الجهات الحكومية ذات الصلة عند تنفيذ المشروعات الاستثمارية في قطاع التعليم.
- المركزية في صناعة واتخاذ القرار الاستثماري وتأثيراته على عمليات الاستثمار.
- قلة العائد الربحي من وراء الاستثمار في التعليم مقارنة بالمجالات الأخرى.
- زيادة الكلفة التشغيلية للاستثمار في التعليم للأعداد الكبيرة للطلاب في كافة المراحل التعليمية.
- عدم وجود معايير موحدة وفاعلة للمراقبة على الأداء الاستثماري.
- قلة التعاون من قبل بعض العاملين في مجال التعليم مع الأفكار الجديدة للاستثمار في قطاع التعليم.

- **الخاتمـــــــة** :

لاشك في أن مستقبل مصر يتوقف _وبشكل كبير_ على المساهمات التي يقدمها التعليم وعلى عوائد هذه المساهمات على البشر والأرض والتنمية ويشكل التعليم نسقاً فرعياً لأنساق الدولة ، والذي يعد بدوره نسقاً فرعياً لأنساق أكبر تتمثل في النسق الإقليمي والعالمي ، كما أن نسق التعليم نفسه يتضمن أنساقاً فرعية يمكن الإشارة إلى أهمها في أهداف التعليم وبنيته وإدارته وتمويله ومناهجه ومعلمه وأساليب تقويمه وصلاته بالمجتمع ورعاية الطلاب في إطاره ...إلخ.

والتعليم بصفة عامة هو المسئول الأول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى فى كافة المجالات ، وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح التي يطمح لها المجتمع

واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغيير الثقافي والاجتماعي وبذلك يلعب التعليم دوراً مهماً وأساسياً في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم الجيد شرطاً ضرورياً للتراكم والتكاثر المعرفي ولازدهار حركة البحث والتطوير ، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم في المهن المختلفة.

وتتوقف تنمية المجتمع المصري ـ إلى حد كبير ـ على دور التعليم والبحث العلمي في تنمية مهارات الشعب المصري، وتوليد فرص العمل في شركات قادرة على التنافس على الصعيد الدولي، وعن طريق اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية.

وتطمح كل استراتيجيات التطوير في مجال التعليم إلى زيادة كفاءة المخرجات التعليمية لتدعيم مسارات التنمية في البلاد عن طريق تحقيق مستوى عالي من البحث والابتكار في قطاعات النمو المستهدفة ، وإحلال التوازن في المعروض من خريجي التعليم المصري بكافة مراحله ، مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي ، وهذا بدوره يحتم على المسئولين في البلاد إحداث إصلاح جوهري في منظومة التعليم المصري ككل ، بداية من المدخلات ومروراً بتنظيم وتحديث العمليات واهتماماً بالمخرجات ، وإن لم يتم هذا الإصلاح وفوراً ، فسيظل التعليم المصري قاصراً وعقيماً ، بل وسيشكل عقبة كئودا في طريق التنمية بدلاً من أن يكون لها المحرك الأول والداعم الرئيس ، ومن أخص وأهم خطوات هذا الإصلاح تغيير النظرة الحالية لتمويل التعليم في مصر ، ووضع سبل مرنة وواقعية وهادفة لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم.

- **المراجع**:

- الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠٠٥)، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن.
- السيد، لمياء محمد أحمد(٢٠٠٢)، العولمة ورسالة الجامعة:رؤية مستقبلية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.
- الكردي، أحمد (٢٠٠٩) ، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة .
- المجادي، فتوح (٢٠٠١)، اقتصاديات التعليم وتمويله في الكويت ودول الخليج العربي ، وزارة التربية ، ادارة البحوث التربوية، الكويت .
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (٢٠١٢)، اقتصاديات التعليم ، المركز ،الكويت .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠٠٣)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ ، نحو إقامة مجتمع المعرفة ، المكتب الإقليمى للدول العربية .
- بودية، فاطمة و زيدان، فاطمة الزهراء(٢٠١٣)، دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لكل من الجزائر ، السعودية – والأردن باستخدام معطيات بانيل- ، من أبحاث المؤتمر الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة

وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠٠١ /٢٠١٤ وزارة التعليم العالى والبحث العلمي ، الجزائر .

- حسن، شيرين(٢٠١٢)، التعليم العالي.. استثمار العقول بين الواقع والمأمول ، الوعي الإسلامي ، ع ٥٥٨ ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت .
- حنفي، عبدالعظيم محمود(٢٠١٠)، تحديد أولويات الاستثمار في التعليم ، الاقتصادية ، ع ٦٠٩١ ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، الرياض ، ١٥ يونيو ٢٠١٠ .
- سانيال، بيكاس (١٩٨٧)، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد ، ترجمة (محمد الأحمد الرشيد) ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، المملكة العربية السعودية .
- عبد الرحمن، إسماعيل و عريقات، حربي محمد: مفاهيم ونظم اقتصادية .. التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.
- مطر، محمد(٢٠٠٤)، إدارة الاستثمارات.. الإطار النظري والتطبيقات العملية ، ط ٣، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن.
- وزارة المالية(٢٠١٦)، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦م.
- ويكيبيديا : الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/

- Agabi, O., (2012), Education as an Economic Investment, International Journal of Scientific Research in Education, Vol. 5(1).
- Beall, J. (2012), the shape of things to come: higher education global trends and emerging opportunities to 2020, Going Global. www.britishcouncil.org
- Center for Universal Education at Brookings and the UNESCO Institute of Statistics,(2013), Toward Universal Learning: Recommendations from the Learning Metrics Task Force, (Washington, DC and Montreal: Brookings and UIS, http://www.brookings.edu/
- Chowdry, H. & Sibieta, L. (2011), Trends in education and schools spending, Institute for Fiscal Studies, UK.
- EUA,s Public Funding observatory(June 2012) http://www.eua.be/Libraries/Governance_Autonomy_Funding/June_2012_report_FINAL.sflb.ashx
- Hebel, S. (2000), Virginia plan of fears fiscal stability, but the attached strings worry college, chronicle of higher education, vol. 46, No.24.
- Investopedia: Definition of Investment, http://www.investopedia .com/terms/i/investment.asp

- Stockley, D.,(2011), GLOBAL TRENDS IN HIGHER EDUCATION, http://www.emeuropeasia.org
- Winthrop, R., & Others (2013), INVESTMENT IN GLOBAL EDUCATION: A STRATEGIC IMPERATIVE FOR BUSINESS, the Center for Universal Education at the Brookings Institution.

****